نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

العدد السادس والأربعون - نوفمبر 2023

المستشار د.عادل ماجد بورسلي رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء ورئيساً لمحكمة التمييز

وفد مركز التدريب العدلي من المملكة العربية السعودية يزور معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يستقبل وفداً رفيع المستوى من الديوان الوطني لحقوق الإنسان

مؤتمر المبادئ القضائية وتطبيقاتها

إعداد قطاع الاتصالات والعلاقات والبحوث

لتصفح النشرة

العدد السادس والأربعون
نوفمبر 2023

نشرة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

نشرة ربع سنوية تصدر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

في هذا العدد

05 مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يستقبل وفداً رفيع المستوى من الديوان الوطني لحقوق الإنسان
الاختبار التحريري للباحثين القانونيين المتقدمين لشغل وظيفة وكيل نيابة (ج) الدفعة (22) بمقر المعهد

06 اللقاء التنويري الخاص بالدورة التأسيسية لمحامي بلدية الكويت
الندوة العلمية حول (آليات تسريع البت بالدعاوي في المحاكم وتطويرها)

07 زيارة وفد مركز التدريب العدلي من المملكة العربية السعودية معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

08 زيارة وفد مركز التدريب العدلي من المملكة العربية السعودية لقصر العدل

09 مؤتمر المبادئ القضائية وتطبيقاتها
الفترة من 2 – 5 أكتوبر 2023

11 دورة تدريبية بعنوان (إجراءات التحقيق الإبتدائي في إطار جمع الأدلة المتعلقة بالجريمة وتتبع الأموال) والتي عقدت بالتعاون مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون – جمهورية مالطا

12 وفداً قضائياً رفيع المستوى من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشقيقة
مشاركة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في معرض الكتاب القانوني العاشر بالشارقة

28 جديد إصدارات المعهد

31 السلطة القضائية بدولة الكويت الاختصاص والإجراءات
مشاركة في مؤتمر المبادئ والتطبيقات القضائية الذي نظمة معهد الكويت للدرسات القضائية والقانونية بالتعاون مع وزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية

38 مختارات من أهم وأحدث المبادئ القانونية الصادرة من محكمة التمييز
سلطة المحكمة في إدخال متهم أو متهمين آخرين في الدعوى

22457665 - 22457663
kijls.moj.gov.kw Kijs_gov_kw Kijs_gov_kw kijs@moj.gov.kw

يتقدم

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

بأطيب التهاني

المستشار د.عادل ماجد بورسلي

بمناسبة تعيينه رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء

ورئيساً لمحكمة التمييز

راجين من المولى عز وجل

له دوام التوفيق والسداد

الافتتاحية

تسعد إدارة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية أن تضع بين أيديكم العدد الأول للسنة القضائية 2023-2024 من نشرة المعهد الفصلية والتي تضم بين دفتيها اخبار المعهد وأنشطته وفعالياته، وتشمل الدورات والندوات والزيارات والملتقيات العلمية والحلقات النقاشية واللقاءات العملية التي عقدها المعهد وأستهل بها عامه القضائي الجديد ومن ضمنها:

- ندوة علمية حول "آليات تسريع البث بالدعاوي في المحاكم وتطويرها" عبر تقنية الاتصال المرئي. بتاريخ 19 سبتمبر 2023.

- زيارة وفد من مركز التدريب العدلي بالمملكة العربية السعودية للمعهد. الفترة من 19-20 سبتمبر 2023.

- مؤتمر "المبادئ والتطبيقات القضائية" بالتعاون مع مكتب تطوير ومساعدة وتدريب النيابة العامة في الخارج التابع لوزارة العدل الأمريكية (OPDAT). الفترة من 2 إلى 5 أكتوبر 2023.

- دورة "إجراءات التحقيق الابتدائي في إطار جمع الأدلة المتعلقة بالجريمة وتتبع الأموال" بالشراكة مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون – مالطا. الفترة من 8 – 10 أكتوبر 2023.

- ندوة (الوساطة لتسوية المنازعات المدنية والتجارية) غايات التشريع الاتحادي وفرص التحسين – نموذج سنغافورة الاستشرافي – والتي عقدت عبر تقنية الاتصال المرئي مع معهد التدريب القضائي – دولة الإمارات. بتاريخ 9 أكتوبر 2023.

وقد حرص المعهد على طرح الجديد في البرامج ذات الصلة بالعمل القضائي والقانوني سواء أكانت للجهات القضائية أو الجهات المعاونة لها أو الإدارات القانونية لدى الجهات الحكومية، وذلك لرفع كفاءة المتدربين والارتقاء بمستوى أدائهم المهني والوظيفي وصولاً لتحقيق الأهداف التي من أجلها تم إنشاء المعهد، كل هذا بواسطة نخبة من أهل الخبرة القضائية والقانونية والدراية العلمية.

حيث أقيمت دورة تخصصية تأسيسية مكثفة لمحامي البلدية (ب) لفائدة (409 متدرب)، ولمدة (3) شهور، وهي من الدورات النوعية التي تعزز الخبرة العملية وتطور المسلك الوظيفي.

ومع صدور هذه النشرة الإخبارية، تتسامى الرؤى نحو الصورة المثلى التي يجب أن تكون عليها أنشطة المعهد - والتي لا يألوا القائمون عليه جهداً في سبيل تعاظم دوره والإرتقاء به – واستمراراً لمسيرة المعهد ونظراً لما لمسناه من حاجة أكيدة للإدارات القانونية في الأجهزة الحكومية والإدارات التي تمارس عملاً لصيق بالعمل القضائي، عمل المعهد على التوسع في تنظيم الدورات القانونية المتخصصة، وكذلك إبراز أهمية التدريب القضائي بوجه عام، وإيجاد قناعة وإيمان تام مع أعضاء السلطة القضائية بحتمية التدريب كضرورة تفرضها معطيات التطور.

متمنياً للجميع دوام التوفيق والسداد.

والله الموفق...

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
وكيل محكمة الاستئناف

المستشار/ هاني محمد الحمدان

مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية يستقبل وفداً رفيع المستوى من الديوان الوطني لحقوق الإنسان

استقبل مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، المستشار/ هاني محمد الحمدان، يوم الأربعاء الموافق 5 يوليو 2023 وفداً رفيع المستوى من الديوان الوطني لحقوق الإنسان برئاسة السفير/ خالد المغامس، والدكتور/ محمد المطيري والسيد/ خالد العدساني، حيث تناول اللقاء بحث أليات التعاون والشراكة والحرص المتبادل على تعزيز التعاون والتنسيق في مختلف الأنشطة ذات الأهتمام المشترك. وحضر اللقاء السادة المستشارين نواب المدير وأعضاء المكتب الفني.

عقد يوم السبت الموافق 2 سبتمبر 2023 الاختبار التحريري للباحثين القانونيين المتقدمين لشغل وظيفة وكيل نيابة (ج) الدفعة (22) بمقر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

اللقاء التنويري الخاص بالدورة التأسيسية لمحامي بلدية الكويت

عقد المعهد صباح يوم الأحد الموافق 3 سبتمبر 2023 اللقاء التنويري الخاص بالدورة التأسيسية لمحامي بلدية الكويت والتي تستمر حتى 16 نوفمبر 2023. حيث يشارك فيها عدد (409) محامي ومحامية.

وقد افتتح اللقاء التنويري سعادة المستشار/ هاني الحمدان - مدير المعهد، حيث رحب بالحضور وتمنى لهم التوفيق والسداد في مشوارهم التدريبي والعملي، ودعاهم إلى الحرص على الالتزام والجدية بالتدريب الذي يسهم بدوره في تطوير وتعزيز قدراتهم وأداؤهم العملي.

حضر اللقاء التنويري كل من المهندس/ سعود الدبوس - مدير عام بلدية الكويت، والمستشار/ حسين العجمي - مدير الإدارة القانونية ببلدية الكويت، حيث ألقوا كلمة حثوا فيها المتدربين على بذل الجهد في الدورة التدريبية وأن يمثلوا بلدية الكويت خير تمثيل وأن يكونوا مثال يحتذى به أمام الجهات القانونية المناظرة.

كما ألقى وكيل المحكمة/ د. محمد البصمان - عضو المكتب الفني بالمعهد كلمة وجه خلالها المتدربين على نظام الدورة والمحاضرات وآلية التقييم والاختبارات.

الندوة العلمية حول (آليات تسريع البت بالدعاوي في المحاكم وتطويرها)

شارك المستشار/ سعود يوسف الصانع ممثلاً عن المعهد بالندوة العلمية حول (آليات تسريع البت بالدعاوي في المحاكم وتطويرها)، يوم الأثنين الموافق 18 سبتمبر 2023.

والتي عقدها المركز العربي للبحوث القانونية والدراسات القضائية بجامعة الدول العربية بالتعاون مع نقابة المحامين (الجمهورية اللبنانية).

وتداولت الندوة المحاور الآتية:

1. الأسباب المؤثرة في تأخر البت بالدعاوي.
2. آثار استخدام التقنيات الحديثة و الذكاء الاصطناعي في تسريع البت بالدعاوي.
3. تجارب الدول العربية المتبعة في تسريع البت في الدعاوي.
4. الحلول المقترحة و الرؤى المستقبلية. وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي.

وفد مركز التدريب العدلي من المملكة العربية السعودية يزور معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

استقبل مدير المعهد المستشار/ هاني محمد الحمدان - وكيل محكمة الأستئناف يوم الثلاثاء الموافق 19 سبتمبر 2023م وفداً من مركز التدريب العدلي بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، برئاسة مدر عام المركز/ د. محمد بن ناصر الشلفان، برافقة كلاً من: فضيلة القاضي/ ابراهيم السويلم - مستشار وزير العدل بالمملكة العربية السعودية والأستاذ/ فراس العريفج - مساعد المدير العام للعمليات المساندة ود. عبدالعزيز المبرد مساعد المدير العام للتدريب والتأهيل و الأستاذ/ عمر الحديثي - القائم بعمل مدير عام الإدارة العامة للتعاون الدولي والأستاذ/ فيصل الشاوي مدير إدارة العلاقات العامة بالمركز.

وتم خلال اللقاء استعراض دور المعهد واختصاصاته، وذلك وفقاً لمرسوم انشائه رقم 37 لسنة 1994، فضلاً عن بيان تجربة المعهد في تدريب وتأهيل السادة القضاة، وأعضاء النيابة العامة، وموظفي الجهات الحكومية.

كما بحث الطرفان سبل توطيد العلاقة بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ومركز التدريب العدلي، من خلال تبادل الخبرات في مجال التدريب القضائي والقانوني، والمجالات الأخرى ذات الصلة.

وحضر اللقاء السادة المستشارين نواب مدير المعهد وأعضاء المكتب الفني.

زيارة وفد مركز التدريب العدلي من المملكة العربية السعودية لقصر العدل

ضمن جدول زيارة وفد مركز التدريب العدلي من المملكة العربية السعودية قام الوفد بزيارة المستشار/ عادل ماجد بورسلي رئيس المجلس الأعلى للقضاء - رئيس محكمة التمييز في مكتبه بقصر العدل. ورافق الوفد خلال الزيارة المستشار/ هاني الحمدان - مدير المعهد تم خلال الزيارة التطرق لأهم المواضيع والقضايا في المجال القضائي والقانوني التي تهم البلدين الشقيقين.
كما قام الوفد بزيارة المستشار/ محمد أبوصليب بمكتبه. واختتم بزيارة إلى مكتب المستشار/ عبداللطيف الثنيان.

مؤتمر المبادئ القضائية وتطبيقاتها
الفترة من 2 – 5 أكتوبر 2023

عقد بمقر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مؤتمر المبادئ القضائية وتطبيقاتها خلال الفترة من 2 – 5 أكتوبر 2023 بالتعاون مع مكتب المساعدة والتدريب لتطوير الادعاء العام في الخارج التابع لوزارة العدل الأمريكية، والذي ناقش موضوعات تتعلق بالدستور والتجربة الأمريكية في مجال استقلال القضاء وتقييم الشهود في المحكمة وذلك من أجل تبادل الخبرات والآراء وصولاً لمنظومة متطورة من المعرفة القانونية والقضائية.

وقد حاضر في المؤتمر كل من:

القاضي/ بيتر براي - القاضي الفيدرالي بالمقاطعة الجنوبية لولاية تكساس

القاضي/ جورج س. هانكس القاضي بالمقاطعة الجنوبية لولاية تكساس

القاضي/ فيرناندو رودريجيز - القاضي بالمقاطعة الجنوبية لولاية تكساس

المستشار/ سعود الصانع – عضو المكتب الفني بالمعهد.

وقد أدار أعمال المؤتمر المستشار/ عدنان الجاسر – نائب مدير المعهد للاتصالات والعلاقات والبحوث،

والذي شارك فيه وفد قضائي من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، إلى جانب قضاة من دولة الكويت.

وقد افتتح المؤتمر المستشار/ هاني الحمدان مدير المعهد بكلمة افتتاحية، وكذلك السيد/ جيمس هولتسنايدر القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى دولة الكويت تناولت أهمية مثل هذه المؤتمرات في تعميق ثقافة القضاة وتعزيز الخبرات.

وقد تناول المؤتمر عدة محاور تم مناقشتها على مدار أربعة أيام وذلك من أجل تعزيز المساعي الحثيثة في مجال نشر الثقافة القانونية والاطلاع على التجارب المقارنة الفعالة في مجال الإشكاليات القانونية مما أسهم في تعميق ثقافة القضاة في هذا المجال وهي:

الدستور الأمريكي: (المبادئ والتطبيق) وقد استعرض فيها المواد ذات الصلة بالدستور الأمريكي.

الاستقلال القضائي بين النظرية والتطبيق

تقييم المحكمة للشهود: (الخبراء والمتهمين والضحايا) وكيفية تطبيق القواعد والمبادئ القضائية في إجراءات المحاكمة.

السلطة القضائية – الاختصاص والإجراءات في دولة الكويت

وقد قام المستشار/ هاني الحمدان والسيد/ جيسون كورلي المستشار القانوني المقيم لوزارة العدل الأمريكية في ختام أعمال المؤتمر بتوزيع الشهادات على السادة المحاضرين والمشاركين.

دورة تدريبية بعنوان (إجراءات التحقيق الإبتدائي في إطار جمع الأدلة المتعلقة بالجريمة وتتبع الأموال)
والتى عقدت بالتعاون مع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون – جمهورية مالطا
8 - 9 اكتوبر 2023
حاضر فيها
المستشار/ سعود يوسف الصانع – عضو المكتب الفني
مستشار أول تحقيقات/ مارك بيدفورد
دورة مخصصة للسادة أعضاء النيابة العامة
شارك فيها 25 متدرب

وفداً قضائياً رفيع المستوى من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشقيقة

استقبل مدير المعهد المستشار/ هاني الحمدان صباح يوم الاثنين وفداً قضائياً رفيع المستوى يضم رؤساء المحاكم التجارية المتخصصة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشقيقة تم خلال اللقاء مناقشة المواضيع المتعلقة بالتعاون القضائي بين البلدين الشقيقن وسبل تطويره.

مشاركة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في معرض الكتاب القانوني العاشر بالشارقة

تحت رعاية معالي/ عبدالله سلطان بن عواد النعيمي وزير العدل لدولة الإمارات العربية المتحدة أقيم معرض الكتاب القانوني العاشر بمقر معهد التدريب القضائي بالمدينة الجامعية بالشارقة، بإشراف المستشار الدكتور/ محمد الكمالي مدير عام المعهد، وقد شارك معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالمعرض خلال الفترة من 26-24 اكتوبر 2023. متمثلاً بوفد يضم كل من نائب المدير للشؤن الإدارية والمالية السيد/ فهد القحطاني ومراقب الدراسات والبحوث والمكتبة السيدة / أمل الخراز، وقد تم عرض أهم وأحدث الإصدارات القانونية للمعهد.

إحصائية للفترة من سبتمر - أكتوبر 2023

الجهات / الأعداد	الدورات	المشاركين
المحكمـة الكليـة	4	77
النيابـة العامـة	14	250
إدارة الخـــبراء	9	225
معاوني القضـاء	4	88
الجهات الحكومية	3	73
ورشة عمل	-	-
حلقة نقاشية	-	-
المجمـــوع	34	713

دورة تدريبية بعنوان (الأدلة المادية في الجرائم الإلكترونية)
26 اكتوبر 2023
حاضر فيها المستشار/ محمد إبراهيم الخلف
دورة مخصصة للسادة أعضاء النيابة العامة
شارك فيها 20 متدرب

دورة تدريبية بعنوان (قواعد وأحكام تعيين الموظفين العموميين وانتهاء خدماتهم)
18 - 19 أكتوبر 2023
حاضر فيها المستشار/ حمود محمد المطوع
دورة مخصصة لموظفي الجهات الحكومية العامة
شارك فيها 22 مشارك

دورة تدريبية بعنوان
(شرح تنفيذ الأحكام)
1 - 2 أكتوبر 2023
حاضر فيها
المستشار/ على مساعد الضبيبي
دورة مخصصة لموظفي إدارة التوثيقات الشرعية
شارك فيها 21 متدرب

دورة تدريبية بعنوان
(أصول وقواعد التحقيق الجزائي)
2 أكتوبر 2023
حاضر فيها
القاضي/ أحمد صالح العمر
دورة مخصصة للسادة أعضاء النيابة العامة
شارك فيها 20 متدرب

دورة تدريبية بعنوان (حجية الحكم الجزائي في دعوي التعويض)
1 - 2 أكتوبر 2023
حاضر فيها
المستشار/ د فهيد عبد الله العجمي
دورة مخصصة للسادة وكلاء وقضاة المحكمة الكلية
شارك فيها 35 متدرب

دورة تدريبية بعنوان (إجراءات الخبرة وفقاً للقرار رقم 2012/30 وتعديلاته) (محاسبة + هندسي)
1 - 5 أكتوبر 2023
حاضر فيها
كبير خبراء حسابي/ منيرة مساعد النويف
دورة مخصصة
للسادة أعضاء إدارة الخبراء
شارك فيها عدد 32 متدرب

دورة تدريبية بعنوان
(أصول المقابلة الجنائية مع الأطفال)
12 أكتوبر 2023
حاضر فيها الدكتورة/ نورة علي العمير
دورة مخصصة
للسادة أعضاء النيابة العامة
شارك فيها 22 متدرب

دورة تدريبية بعنوان
(أسس التفتيش على أعمال الخبرة والإجراءات المنظمة لها والملاحظات التي قد تشوب أعمال الخبرة)
29 أكتوبر - 2 نوفمبر 2023
حاضر فيها
خبير أول هندسي/ حسين فهد النبهان
دورة مخصصة
للسادة أعضاء ادارة الخبراء
شارك فيها 27 متدرب

دورة تدريبية بعنوان
(أعمال الهيكل الخرساني وتأثيرها على التشطيبات)
8 - 12 أكتوبر 2023
حاضر فيها الدكتور/ حمد بندر مطر
دورة مخصصة
للسادة أعضاء إدارة الخبراء
شارك فيها 26 متدرب

دورة تدريبية بعنوان
(تكنولوجيا المضخات والضواغط)
15 - 19 أكتوبر 2023
حاضر فيها
المهندس/ حسن علي الزنكي
دورة مخصصة
للسادة أعضاء إدارة الخبراء
شارك فيها 25 متدرب

دورة تدريبية بعنوان (قانون حماية المال العام)
خلال الفترة من 11 - 12 أكتوبر 2023
حاضر فيها المستشار/ رجيب أحمد الرجيب
دورة مخصصة لموظفي الجهات الحكومية العامة
شارك فيها 29 متدرب

دورة تدريبية بعنوان (قانون العنف الأسري)
24 - 25 سبتمبر 2023
حاضر فيها وكيل النيابة/ نوف فيصل السعيد
دورة مخصصة للسادة موظفي إدارة الاستشارات الأسرية
شارك فيها 21 متدرب

دورة تدريبية بعنوان (تكييف الدعوى في ضوء الطلبات المبدأة)
22 - 23 أكتوبر 2023
حاضر فيها المستشار د./ طه أحمد عبدالعليم
دورة مخصصة للسادة وكلاء وقضاة المحكمة الكلية
شارك فيها 10 متدربين

الدورة التدريبية التأسيسية لقضاة المحكمة الكلية المنقولين من النيابة العامة
3 - 26 سبتمبر 2023
شارك فيها 47 متدرب

حاضر فيها المستشار/ فؤاد خالد الزويد وكيل محكمة التمييز (القيم والتقاليد القضائية)

حاضر فيها المستشار/ خالد فيصل الهندى (لغة الأحكام القضائية وكيفية صياغتها وكتابتها)

حاضر فيها المستشار/ عبدالمحسن عبدالوهاب سيد الطبطبائي (طرق الطعن على الأحكام وطلبات التفسير والتصحيح - والأغفال)

تابع/ الدورة التدريبية التأسيسية لقضاة المحكمة الكلية المنقولين من النيابة العامة
3 - 26 سبتمبر 2023
شارك فيها 47 متدرب

حاضر فيها
المستشار / محمد إبراهيم الخلف
(تسبيب الحكم الجزائي)

حاضر فيها
المستشار/ محمد السيد يوسف الرفاعي
(الاختصاص الولائي وقواعد ومعايير الاختصاص النوعي والقيمي للمحاكم)

حاضر فيها
المستشار/ عبد الله يوسف القصيمي
(الأوامر على العرائض + أوامر الأداء)

حاضر فيها
المستشار/ صلاح ناصر الجاسر
(مهارات كتابة الأحكام دائرة الإيجارات)

تابع/ الدورة التدريبية التأسيسية لقضاة المحكمة الكلية المنقولين من النيابة العامة
3 - 26 سبتمبر 2023
شارك فيها 47 متدرب

حاضر فيها المستشار/ خالد احمد بشير
(رفع الدعوى وقيدها + حضور الخصوم وغيابهم نظام الجلسة ونظر الدعوى)

حاضر فيها المستشار/ فهد الفهد
(مهارات استنباط أحكام محكمة التمييز وقواعد الاستناد عليها)

حاضر فيها
المستشار د./ خالد محمد العميرة
(مهارات كتابة الأحكام المدنية والتجارية)

حاضر فيها
المستشار/ سعود يوسف الصانع
(إدارة الدعوى الجزائية)

تابع/ الدورة التدريبية التأسيسية لقضاة المحكمة الكلية المنقولين من النيابة العامة
3 - 26 سبتمبر 2023
شارك فيها 47 متدرب

حاضر فيها
المستشار د./ عبدالعزيز عمر العتيبي
(الدفوع والطلبات العارضة والطلبات المُسّلم بها)

حاضر فيها
المستشار/ عبدالله حامد الصالح
(عوارض الخصومة وقف - انقطاع - سقوط وانقضاء بمضي المدة - وترك الخصومة)

حاضر فيها
المستشار د./ فهيد عبدالله العجمي
(قواعد الإثبات في الدعوى المدنية)

حاضر فيها
المستشار/ فيصل راشد الحربي
(جرائم الجلسات وقواعد التعامل مع المتقاضين)

الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام الدفعة (21)
برنامج ورش العمل من 3 سبتمبر – 16 نوفمبر 2023
لعدد (60) باحث قانوني

حاضر فيها وكيل النيابة/ منوه عبدالرحمن العثمان
(جرائم الشئون التجارية)

حاضر فيها
وكيل النيابة/ إبراهيم جمال المنيع
(جرائم الأعلام)

حاضر فيها
وكيل النيابة/ محمد صلاح العلي
(جرائم المخدرات)

تابع/ الدورة التدريبة التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام الدفعة (21)
برنامج ورش العمل من 3 سبتمبر – 16 نوفمبر 2023
لعدد (60) باحث قانوني

حاضر فيها
وكيل النيابة/ خالد حسن العنزي
(جرائم الضرب)

حاضر فيها
وكيل النيابة/ علي منصور الدشتي
(جرائم المخدرات)

حاضر فيها
وكيل النيابة/ فهد عبدالرحمن الربيعي
(جرائم الرشوة)

حاضر فيها
وكيل النيابة/ عبداللطيف علي المطاوعة
(جرائم التزوير)

تابع/ الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كوكلاء للنائب العام الدفعة (21)
برنامج ورش العمل من 3 سبتمبر – 16 نوفمبر 2023
لعدد (60) باحث قانوني

حاضر فيها
وكيل النيابة/ سالم عبدالرحمن المطيري
(التنفيذ الجنائي)

حاضر فيها
وكيل النيابة/ عبدالله وليد الخلف
(التعاون الدولي)

حاضر فيها
وكيل النيابة/ ضاري عبداللطيف الثنيان
(جرائم البيئة)

حاضر فيها
وكيل النيابة/ طلال يوسف الفرج
(التنفيذ الجنائي)

الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كمحامي بلدية (ب)
برنامج ورش العمل من 3 سبتمبر – 16 نوفمبر 2023
لعدد (409) باحث قانوني

حاضر فيها
المستشار/ عبدالله يوسف القصيمي
(قانون المرافعات)

حاضر فيها
المستشار/ حمد حمدان المعصب
(دعوى الإلغاء)

حاضر فيها
وكيل المحكمة/ نواف محمد الزعبي
(اختصاصات الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية)

حاضر فيها
المستشار/ محمد جاسم بهمن
(أركان القرار الإداري)

تابع/ الدورة التدريبية التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كمحامي بلدية (ب)
برنامج ورش العمل من 3 سبتمبر – 16 نوفمبر 2023
لعدد (409) باحث قانوني

حاضر فيها
المستشار/ محمد راشد الدعيج
(التنظيم القانوني في دولة الكويت)

حاضر فيها
القاضي/ سليمان أسامة الشنار
(النظام التأديبي للموظف العام)

حاضر فيها
وكيل محكمة/ د. محمد مبارك البصمان
(النظام التأديبي للموظف العام)

حاضر فيها
المستشار/ د. مشعل عبدالعزيز عبدالغني
(اللوائح المنظمة لأعمال البلدية ذات الصلة بالتعوض المالي)

تابع/ الدورة التدريبة التأسيسية للباحثين القانونيين المرشحين للعمل كمحامي بلدية (ب)
برنامج ورش العمل من 3 سبتمبر – 16 نوفمبر 2023
لعدد (409) باحث قانوني

حاضر فيها
المستشار/ فهد أحمد الرشيد
التنظيم القانوني في دولة الكويت

حاضر فيها
المستشار/ عايض سعد الجالي
(حقوق والتزامات الموظف العام)

حاضر فيها
المستشار/ صفاء حمزة عباس حسين
الإدارة القانونية بالبلدية
(قانون البلدية ولائحته التنفيذية)

جديد إصدارات المعهد

إصدار معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية

التقرير السنوي للمعهد للعام 2023/2022

أصدر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية التقرير السنوي للمعهد للعام 2023/2022 والذي يعد من أهم الإصدارات التي يقوم قسم الإحصاء بإعداده سنوياً بما فيه من إحصائيات وبيانات توثق أنشطة المعهد بكافة قطاعاته. علاوةً على ما يتضمنه من كافة الإنجازات الإقليمية والمحلية المتعددة للمعهد والتي تعكس بمستواها مدى التطور والتجديد وعلى السعي الدائم للنجاح والاستعداد للعام القضائي الجديد. كما أنه يعتبر قاعدة بيانات أساسية يمكن الرجوع إليه لمعرفة أهم الإنجازات والمساهمات والتي بناء عليها يتم بناء رؤية مستقبلية تواكب التطور التكنولوجي وتتماشى مع تلبية احتياجات السلك القضائي والقانوني وتعمل على تحفيز العقول القانونية نحو الابتكار والتقدم المعرفي.

إصدار خطة التدريب المستمر والتخصصي

للموسم التدريبي 2024/2023

إضافة إلى ذلك، تم إصدار خطة التدريب المستمر والتخصصي للموسم التدريبي 2024/2023 والتي تم رفعها على وسائل التواصل الإجتماعي والموقع الإلكتروني الخاص بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية. كما تم توزيعه على السادة أعضاء السلطة القضائية وإدارات وزارة العدل والمهتمين من الجهات الحكومية.

مدونة السلوك القضائي للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة

تعليمات النيابة العامة

إجراءات التحقيق الابتدائي في ضوء أحكام محكمة التمييز

المستحدث في المواد التجارية والمدنية والعمالية والأحوال الشخصية وحكم الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والعمالية

المستحدث في المواد الجزائية

السلطة القضائية بدولة الكويت
الاختصاص والإجراءات

مشاركة في مؤتمر المبادئ والتطبيقات القضائية الذي نظمة معهد الكويت للدرسات القضائية والقانونية بالتعاون مع وزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2 - 5 اكتوبر 2023

إعداد: المستشار بمحكمة الإستئناف
عضو المكتب الفني بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية/
سعود يوسف الصانع

تاريخ الكويت

إن التقاضي موجود منذ نشأة الكويت، وكان يجري أول أمره بتحكيم العرف، والذي يحل عند المرتضين من الأهالي، وكان لأغلب التجار وأصحاب المهن لجان خاصة من أهلها، وينتهي الأمر بالرضى بحكمها، وكذلك الحال بالنسبة لأهل الغوص، وأهل السفر لهم ناس يرتضونهم لحل مشكلاتهم.

ويذكر مؤرخ الكويت عبدالعزيز بن أحمد الرشيد في كتابه تاريخ الكويت أن أول من ثبت توليه القضاء في الكويت كان الشيخ محمد بن عبدالله بن فيروز المتوفي سنة 1661م، ثم تولى القضاء بعده على التوالي عدة شيوخ، ومنهم الشيخ أحمد بن عبدالجليل، والشيخ محمد بن عبدالرحمن العدساني، والشيخ محمد بن محمد العدساني، والشيخ أحمد عطيه الأثري - رحمهم الله.

كما يشير الكاتب د.عماد محمد العتيقي في كتابه تاريخ القضاة والقضاء في الكويت أن السيدة لولوة بنت محمد الثاقب، وهي أم الشيخ مبارك الكبير المتوفي سنة 1915م - رحمهما الله - كانت أول قاضية في تاريخ الكويت، إذ كان يرجع إليها بعض الناس للحكم بينهم.

القضاء البريطاني

بعد انقضاء الخلافة العثمانية رسمياً بتاريخ 1924/3/3م صدر قانون الإرادة في المجلس بناء على عرض الوكيل البريطاني بتاريخ 1925/3/17م، ويتكون هذا القانون من عدد 88 مادة في سبعة أجزاء، مع توفير ملخص لها باللغة العربية، ثم صدر قانون الإرادة الثانية لسنة 1934م من قصر بكنجهام بتاريخ 1935/2/21م، كما جرى تعديل هذا القانون في عام 1949م، واستمر العمل به حتى عام 1953م.

وقد أنشئت بموجب قانون الإرادة محكمة لهذا الغرض في دار المعتمد البريطاني في الكويت، لتتولى شؤون الرعايا البريطانيين، وأي مقيمين في الكويت من غير المسلمين، أو من المسلمين العاملين في شركاتها وسفارتها، وعلى أن تستأنف الأحكام الصادر منها أمام محكمة الاستئناف المتعلقة بالخليج في مدينة بومباي.

وقد ألغي هذا الامتياز بموجب مرسوم ملكي بريطاني خاص بالكويت صدر عام 1961م، بحيث تم تحويل جميع القضايا إلى المحاكم الكويتية اعتباراً من تاريخ 1961/7/1م.

الشيخ مبارك الكبير

في عام 1896م تولى الشيخ مبارك بن صباح بن جابر الصباح - رحمه الله - مقاليد الحكم، واتخذ كشكاً بمنطقة المباركية مقراً لحكمه، حيث كان يجلس في الكشك الشرقي صباحاً من بعد صلاة الفجر، وفي الكشك الغربي مساءً، وكان يستمع فيه لآراء ومشكلات المواطنين، وتقديم مختلف أوجه المساعدة لهم، وشتى الحلول لمشكلاتهم، وذلك حتى انتقاله لقصر السيف.

وفي عام 1928م أصبح مبنى كشك الشيخ مبارك الكبير مقراً لأول محكمة في الكويت، وكان يرأسها الشيخ عبد الله الجابر الصباح - رحمه الله، وفي عام 1934م أصبح هذا المبنى مقراً للمحكمة الشرعية.

نظام التقاضي الرسمي

إن أول نظام رسمي له علاقة بأمور التقاضي بين الناس هو النظام الذي صدر في سنة 1921م في بداية حكم الشيخ أحمد الجابر الصباح - رحمه الله، وكان المجلس الاستشاري الذي أسسه الشيخ بناء على اقتراحات تلقاها من بعض المواطنين هو الذي بحث النظام المشار إليه، وبالتالي أصدره الشيخ بعد أن اقتنع به، وقد نص على أن تكون جميع الأحكام موافقة في المعاملات، والجنايات، ومتطابقة مع أحكام الشرع، وإذا شكك المحكوم عليه بالحكم الذي صدر مدعياً أنه مخالف للشرع كتبت به مذكرة ترفع إلى علماء الإسلام، وما اتفق عليه هؤلاء فهو الذي يقر.

كما تضمنت هذه الإصلاحات زيادة عدد القضاة، وتعيين مكان محدد للتقاضي، واستخدام مجلة الأحكام العدلية العثمانية كمرجع للأحكام والفتاوى.

مجلة الأحكام العدلية

في عام 1938م أصدر الشيخ أحمد الجابر الصباح - رحمه الله - أمره بتطبيق الأحكام الواردة بمجلة الأحكام العدلية، وقد استمر تطبيق القضاء الكويتي لأحكام المجلة حتى عام 1980م، أي قرابة اثنين وأربعين عاماً.

وتعتبر مجلة الأحكام العدلية الصادرة في عام 1878م القانون المدني للدولة العثمانية، وقد وضعت أحكامها لجنة من العلماء، وهي مستمدة من فقه المذهب الحنفي، وتشتمل على مجموعة من أحكام المعاملات والدعاوى والبينات، وصيغت الأحكام التي اشتملت عليها في مواد ذات أرقام متسلسلة على نمط القوانين الحديثة، ليسهل الرجوع إليها، والإحالة عليها، وجاء مجموعها في عدد 1851 مادة، ورتبت مباحثها على الكتب، والأبواب الفقهية المعروفة.

قانون تنظيم القضاء ودستور دولة الكويت

صدر المرسوم الأميري رقم 19 لسنة 1959 بقانون تنظيم القضاء بتاريخ 1959/12/19م، وقد لحقته بعض التعديلات على فترات متفاوتة.

وقبل انقضاء ثلاث سنوات على صدور هذا القانون صدر دستور دولة الكويت بتاريخ 1962/11/11م.

وقد خص الدستور السلطة القضائية بفصل كامل شمل اثني عشر مادة تضمنت كثيراً من الأحكام التي تؤكد استقلال القضاء.

فقد نصت المادة 163 من الدستور على أنه "لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء، ويبين ضمانات القضاة، والأحكام الخاصة بهم، وأحوال عدم قابليتهم للعزل".

كما نصت المواد 165، 166، 168 من الدستور على أن "جلسات المحاكم علنية إلا في الأحوال الاستثنائية التي يبينها القانون"، و"حق التقاضي مكفول للناس، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق"، و"يكون للقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبين صلاحياته".

المرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990

نظراً لإيمان المشرع بأنه كلما اكتمل النظام الذي يعمل في ظله القاضي كلما تهيأت له السبل لأداء رسالته على أكمل وجه، ونظراً لما كشفت عنه التجربة من حاجة النظام القضائي إلى كثير من وجوه الإصلاح والتطوير.

فقد أعيد النظر في المرسوم الأميري رقم 19 لسنة 1959 تنسيقاً لشتى الأحكام المنظمة للقضاء في ضوء مبادئ الدستور، وتداركاً لكل أوجه القصور والعيوب من خلال النص على ولاية المحاكم، وترتيبها وتنظيمها، وتوفيراً لمزيد من الضمانات لرجال القضاء فيما يتعلق بتعيينهم وترقيتهم، وبيان أحوال عدم قابليتهم للعزل، وذلك تأميناً لهم في حاضرهم ومستقبلهم، وتمكيناً لهم من أداء رسالتهم بما يكفل إرساء قواعد العدل على أسس وطيدة راسخة.

كما نص القانون على أن ينشأ بمرسوم بناءً على عرض وزير العدل وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء معهداً للدراسات القضائية والقانونية ويحدد المرسوم أهدافه، ويعتبر الانتظام في التدريب واجباً أساسياً من واجبات الوظيفة، وعلى أن يشكل مجلس إدارة المعهد من وزير العدل رئيساً، ومن عضوية كل من: النائب العام، ووكيل وزارة العدل، وعميد كلية الحقوق، ومدير المعهد، واثنين من ذوي الخبرة يختارهما وزير العدل، على أن يكون من بينهما أحد رجال القضاء.

أهم المبادئ الأساسية للتنظيم القضائي الحديث

أولاً: استقلال القضاء

تنص المادة 50 من دستور دولة الكويت على أن

"يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور. ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور".

ويقضي هذا المبدأ إلى نتيجة حتمية ومنطقية هي استقلال السلطة القضائية، وهو ما نصت عليه المادة 163 من الدستور بعبارات لا لبس فيها أنه "لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء، ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم، وأحوال عدم قابليتهم للعزل".

ويقصد بمبدأ استقلال السلطة القضائية هو أن تمارس المحاكم التابعة للسلطة القضائية مهمتها في فض النازعات في استقلال تام دون تدخل، أو تأثير من أي سلطة أو جهة.

ومن الجدير بالذكر أن المادة 146 من قانون الجزاء - الصادر قبل دستور دولة الكويت - تنص على عقاب كل من حاول وهو سيء القصد، عن طريق الأمر أو الطلب أو التهديد أو الرجاء أو التوصية، حمل موظف ذي اختصاص قضائي على اتخاذ إجراءات مخالفة للقانون، أو على الامتناع عن اتخاذ إجراءات يقضي بها القانون، بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ثانياً: المساواة أمام القضاء

تنص المادة 50 من الدستور على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين"، ويقصد بالمساواة أمام القضاء التسوية بين جميع الناس في حماية حقوقهم المشروعة، وإعطاء كل إنسان الحق في اللجوء إلى القضاء لحماية حقه، أو لدفع ما يقع عليه من اعتداء.

وهذا الحق يتقرر لجميع من يقيم على الأرض، أو خارجها، سواء كانوا مواطنين أم أجانب.

ثالثاً: مجانية القضاء

تنص المادة 166 من الدستور على أن "حق التقاضي مكفول للناس، ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق"، ويعني هذا المبدأ أن مجانية القضاء حق مكفول للناس كافة دون تمييز بين مكانتهم وإمكانيتهم باعتباره خدمة عامة، فلا يدفع المتقاضين أجر قضائهم.

وقد كفل القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء، والدفاع عن حقوقهم بتوفير خدمات المساعدة القضائية لمن ليس لديه القدرة على إقامة دعواه.

رابعاً: علانية المحاكمات

تنص المادة 165 من الدستور على أن "جلسات المحاكمة علانية إلا في الأحوال الاستثنائية التي يبينها القانون"، ويعني هذا المبدأ أن الأصل في نظر الدعاوى وسماع المرافعات يكون في جلسات علنية، ويكون لكل شخص حق الحضور فيها إلا أنه يجوز للمحكمة أن تنظر الدعوى في جلسة سرية إذا قدّرت أن اعتبارات النظام العام والآداب العامة، أو حرمة الأسرة تقتضي ذلك.

كما يجب أن ينطق بالأحكام في جلسات علنية.

خامساً: مبدأ التقاضي على درجتين

يعني مبدأ التقاضي على درجتين إتاحة الفرصة للخصم الذي حكم لغير صالحه بعرض النزاع أمام محكمة أعلى درجة لتفصل فيه من جديد.

وقد قسم القانون المحاكم في دولة الكويت إلى مجموعتين، محاكم الدرجة الأولى، وهي المحاكم الابتدائية، ومحاكم الدرجة الثانية، وهي محاكم الاستئنافية.

ولاية المحاكم

تختص المحاكم بالفصل في جميع المنازعات والجرائم إلا ما استثنى بنص خاص، فالقاعدة الأساسية هي شمول ولاية المحاكم الفصل في المنازعات بكافة أنواعها المدنية والتجارية والإدارية ومسائل الأحوال الشخصية وكذلك في الدعاوى الجزائية.

ويحدد القانون قواعد اختصاص المحاكم سواء النوعي أو القيمي، فليس لأداة تشريعية أدنى من ذلك أن تنظم اختصاص المحاكم، أو أن تعدل فيه.

وليس للقضاء أن ينظر طلباً يمس أعمال السيادة سواء قصد به إلغاء العمل، أو تفسيره، أو وقف تنفيذه، أو التعويض عنه، وذلك لخروج أعمال السيادة عن ولاية القضاء عموماً لاتصالها بسيادة الدولة.

ترتيب المحاكم

تتكون المحاكم من:

أ- محكمة التمييز، وهي محكمة عليا على رأس المحاكم.

ب- محكمة الاستئناف، وقد اقتضى إنشاء محكمة التمييز إلغاء دوائر التمييز المشكّلة في محكمة الاستئناف العليا بمقتضى القانون رقم 40 لسنة 1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته، وتعديل اسمها إلى محكمة الاستئناف.

ج- المحكمة الكلية.

د- المحكمة الجزئية.

محكمة التمييز

تتألف محكمة التمييز من رئيس ونائب للرئيس، وعددٍ كافٍ من الوكلاء والمستشارين، وتشكل فيها دوائر بحسب الحاجة، وتكون رئاستها لرئيس من المحكمة، أو نائبه، أو أقدم وكلاء المحكمة، أو أقدم المستشارين فيها.

وتنظر فيما يرفع إليها من الطعون بتمييز الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف، وتصدر أحكامها من خمسة مستشارين.

وإذا رأت إحدى الدوائر العدول عن مبدأ قانوني قررته أحكام سابقة صادرة منها، أو من الدوائر الأخرى أحالت الدعوى إلى هيئة تُشكّل من أحد عشر مستشاراً من مستشاري المحكمة يختارهم رئيس المحكمة، وتكون برئاسته أو من ينوب عنه، وتصدر الأحكام بأغلبية الآراء.

المكتب الفني بمحكمة التمييز

يتألف المكتب الفني بمحكمة التمييز من رئيس بدرجة مستشار، وعددٍ كافٍ من رجال القضاء، ويتولى معاونة محكمة التمييز في أداء رسالتها باستخلاص المبادئ القانونية من الأحكام الصادرة من المحكمة، وتبويبها حسب موضوعاتها، وعرض الطعون المتماثلة، أو المرتبطة التي يحتاج الفصل فيها إلى تقرير مبدأ قانوني واحد على رئيس المحكمة لنظرها أمام دائرة واحدة.

نيابة التمييز

نيابة التمييز هي نيابة مستقلة بمحكمة التمييز، وتتألف من مدير يختار من بين رجال القضاء والنيابة العامة، ويعاونه وعددٍ كافٍ من رجال القضاء والنيابة العامة، وتقوم نيابة التمييز بمهمة إبداء الرأي في جميع الطعون المقدمة إلى محكمة التمييز، بوصفها جهة محايدة، ولها شخصية متميزة عن النيابة العامة، وبعيدة عن أطراف النزاع لا تمثل إلا القانون وترعى حسن تطبيقه.

محكمة الاستئناف

تتألف محكمة الاستئناف من رئيس ونائب للرئيس، وعدد كاف من الوكلاء والمستشارين، وتشكل فيها دوائر بحسب الحاجة تكون رئاستها لأقدم المستشارين فيها.

وتنظر فيما يرفع إليها من الطعون باستئناف الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى في اختصاصها الابتدائي، وتصدر أحكامها من ثلاثة مستشارين.

المحكمة الكلية

تتألف المحكمة الكلية من رئيس ونائب رئيس، وعدد كاف من وكلاء المحكمة والقضاة، وتشكل فيها دوائر حسب الحاجة.

وتصدر أحكامها من ثلاثة قضاة عدا القضايا التي ينص القانون على صدور الحكم فيها من قاض واحد.

وللمجلس الأعلى للقضاء أن يعهد برئاسة بعض الدوائر الثلاثية إلى مستشارين من محكمة الاستئناف لمدة محددة وذلك بناء على طلب رئيس المحكمة الكلية.

المحكمة الجزئية

تنشأ محاكم جزئية في كل محافظة من محافظات الكويت بقرار من وزير العدل.

وتتكون المحكمة الجزئية من دائرة، أو أكثر حسب حاجة العمل.

وتصدر أحكامها من قاضٍ واحد.

الجمعيات العامة للمحاكم

تجتمع كل من محاكم التمييز والاستئناف والمحكمة الكلية بهيئة عامة بدعوة من رئيس المحكمة للنظر في ترتيب وتأليف الدوائر، وتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة، وتحديد عدد الجلسات ومواعيد انعقادها، وتنظيم العمل أثناء فترة الإجازات وتحديد ما ينظر فيها من القضايا، والمسائل الأخرى التي تتعلق بالأمور الداخلية للمحكمة، ويجوز للجمعية أن تفوض رئيس المحكمة في بعض ما يدخل في اختصاصها.

وتتألف الجمعية العامة لكل محكمة من جميع قضاتها العاملين فيها، وتصدر الجمعية العامة قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

كما تمثل النيابة العامة في اجتماعات الجمعية العامة، ويكون لممثلها رأي معدود في المسائل التي تتصل بأعمال النيابة العامة.

المجلس الأعلى للقضاء

يشكل المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيس محكمة التمييز، وعضوية نائب رئيس محكمة التمييز، ورئيس محكمة الاستئناف، والنائب العام، ونائب رئيس محكمة الاستئناف، رئيس المحكمة الكلية، وأقدم اثنين من وكلاء محكمتي التمييز والاستئناف الكويتيين، ووكيل وزارة العدل.

ويختص المجلس الأعلى للقضاء بالنظر - بناء على طلب وزير العدل - في كل ما يتعلق بتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة، وترقيتهم، ونقلهم، وندبهم لعمل آخر غير عملهم الأصلي، وإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة، واقتراح ما يراه في شأنها من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وزير العدل.

وتصدر قرارات المجلس الأعلى للقضاء بأغلبية الأصوات، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

تقسيم المحاكم

جرى العمل على تقسيم المحاكم العادية تبعاً لنوع المنازعة المنظورة أمام المحكمة إلى نوعين، هما: محاكم القضاء المدني، ومحاكم القضاء الجزائي.

محاكم القضاء المدني

ينظم قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980م وتعديلاته محاكم القضاء المدني كأصل عام، وهي المحكمة الجزئية، المحكمة الكلية، ومحكمة الاستئناف.

المحكمة الجزئية

تتألف الدائرة الجزئية من قاض واحد من قضاة المحكمة الكلية، وتختص بالحكم ابتدائياً في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تجاوز قيمتها خمسة آلاف دينار.

ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز ألف دينار، وتستأنف أحكامها أمام دائرة المحكمة الكلية - التي تنعقد باعتبارها هيئة استئناف.

المحكمة الكلية

تتألف الدائرة الكلية من ثلاثة قضاة من قضاة المحكمة الكلية، وتختص بالحكم ابتدائياً في الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص المحكمة الجزئية.

كما تختص كذلك بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من الدائرة الجزائية، أو من قاضي الأمور الوقتية.

محكمة الاستئناف

تتألف دائرة الاستئناف من ثلاثة مستشارين من مستشاري محكمة الاستئناف، وتختص بالحكم في قضايا الاستئناف التي يرفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من المحكمة الكلية.

محاكم القضاء الجزائي

ينظم قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1960م وتعديلاته محاكم القضاء الجزائي كأصل عام، وتتولى المحاكم الجزائية محاكمة المتهمين بارتكاب الجنايات والجنح في الحدود المنصوص عليها في هذا القانون، وطبقاً للإجراءات الواردة فيه.

والمحاكم الجزائية على درجتين: محاكم الدرجة الأولى، وهي محكمة الجنح، ومحكمة الجنايات، والمحاكم الاستئنافية، وهي محكمة الجنح المستأنفة، ومحكمة الاستئناف.

محكمة الجنح

تتألف دائرة محكمة الجنح من قاض واحد من قضاة المحكمة الكلية، وتنظر في جميع قضايا الجنح التي ترفع إليها.

كما تنظر المعارضة من المحكوم عليه غيابياً في الأحكام الصادرة منها.

والجنح هي الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة سنوات والغرامة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

محكمة الجنح المستأنفة

تتألف دائرة محكمة الجنح المستأنفة من ثلاثة من قضاة المحكمة الكلية، وتنظر فيما يرفع إليها من استئناف الأحكام الصادرة في الجنح.

ولا تجوز المعارضة في الحكم الصادر في الاستئناف.

محكمة الجنايات

تتألف دائرة محكمة الجنايات من ثلاثة من قضاة المحكمة الكلية، وتنظر في جميع قضايا الجنايات التي ترفع إليها.

كما تنظر المعارضة من المحكوم عليه غيابياً في الأحكام الصادرة منها.

والجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالإعدام، أو بالحبس المؤبد، أو بالحبس المؤقت مدة تزيد على ثلاث سنوات.

محكمة الاستئناف

تتألف دائرة محكمة الاستئناف الجزائية من ثلاثة من وكلاء ومستشارين محكمة الاستئناف، وتنظر فيما يرفع إليها من استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات.

ولا تجوز المعارضة في الحكم الصادر في الاستئناف.

المحاكم الخاصة

الأصل أنه لا تفرقة بين المتهمين، حيث يخضعون لنفس المحاكم دون تمييز بينهم بسبب الاعتبارات الشخصية، فكل من يرتكب جنحة يحاكم أمام محكمة الجنح، وكل من يرتكب جناية يحاكم أمام محكمة الجنايات، ويعد ذلك إعمالاً لمبدأ المساواة أمام القانون.

والاستثناء هو تخصيص محاكم معينة لمتهمين معينين إذا ارتأى المشرع خروجاً على الأصل العام أن يخصص محاكم معينة لفئات معينة من المتهمين، فوفقاً لمعيار الاختصاص الشخصي تختص محكمة الأحداث بالنظر في الجرائم التي يرتكبها الحدث، كما تختص المحكمة الخاصة بمحاكمة الوزراء باعتبارها محكمة استثنائية بنظر الجرائم المحددة التي يرتكبها كل وزير من أعضاء مجلس الوزراء، ووفقاً لمعيار الاختصاص النوعي تختص محكمة المرور بالنظر في جنح ومخالفات المرور.

المحكمة الدستورية

وهي محكمة خاصة تتألف من خمسة مستشارين يختارهم المجلس الأعلى للقضاء بالاقتراع السري، كما يختار عضوين احتياطيين، ويشترط أن يكونوا من الكويتيين، ويصدر بتعيينهم مرسوم.

وتختص المحكمة الدستورية دون غيرها بتفسير النصوص الدستورية، وبالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح، وفي الطعون الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة أو بصحة عضويتهم.

ويكون حكم المحكمة الدستورية ملزماً للكافة ولسائر المحاكم.

ويظهر بالصورة مكتب قاضي المحكمة الشرعية الشيخ/ محمد عبدالله العدساني - رحمه الله، والذي تولى القضاء من سنة 1857م حتى 1918م، و"يبين بالصورة الختم والمحبرة"، وتبدو العلبة الاسطوانية المصنوعة من الصفيح لحفظ الأوراق - "قلمة"، وهو معروض بمتحف مركز البحوث والدراسات الكويتية بمنطقة الشرق.

ويظهر بالصورة كشك الشيخ/ مبارك الكبير – رحمه الله، ويقع الكشك في منطقة المباركية، وهي منطقة حيوية في ذلك الوقت حيث يقع في المركز الاقتصادي للكويت، وتحيط بساحة الكشك مجموعة من الأسواق القديمة، كما يمر معظم المتجهين إلى ساحة الصفاة عبر هذه الساحة.

ويظهر بالصورة رئيس المحاكم الشرعية الشيخ/ عبدالله الجابر الصباح، ورئيس قضاء التمييز الشيخ/ يوسف بن عيسى القناعي، والقاضي/ أحمد الخميس الخلف رحمهم الله - أثناء فرز أصوات انتخابات دائرة الصحة عام 1951م.

مختارات من أهم وأحدث المبادئ القانونية الصادرة من محكمة التمييز

سلطة المحكمة في إدخال متهم أو متهمين آخرين في الدعوى

بقلم: المستشار بمحكمة الإستئناف
عضو المكتب الفني بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية/
سعود يوسف الصانع

تنص المادة 134 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أنه "إذا تبين للمحكمة من التحقيق ما يستدعي تعديل وصف التهمة بتطبيق مادة من مواد القانون غير المادة المطلوبة، أو تعديل التهمة بزيادة بعض الوقائع إليها أو تغيير بعض عناصرها، أو إدخال متهم أو متهمين آخرين، فللمحكمة أن تنبه جميع الخصوم إلى ذلك، وتأمر المدعي بالقيام بما يستدعيه التعديل من إجراءات، وتجري جميع إجراءات التحقيق التي يستدعيها هذا التعديل. وللمتهم أن يطلب تأجيل نظر الدعوى لإعداد دفعه، وعلى المحكمة أن تجيب طلبه إذا كان التعديل قد شمل وقائع جديدة".

وعلى ذلك فقد أجاز المشرع الكويتي للمحكمة إدخال متهم أو متهمين آخرين في الدعوى خلافاً للمعمول به في بعض التشريعات العربية، وأعطاها الحق في أن تأمر المدعي بالقيام بما يستدعيه التعديل من إجراءات، كضرورة تقديم الادعاء، وإعلان المتهمين الجدد بالتهمة الموجهة إليهم، ويعلق كل من د. فاضل نصر الله، د.أحمد حبيب السماك على هذا النص بقولهما أنه "وإذ كانت المادة السابقة لم يبين فيها المشرع الحالة التي تكون عليها الدعوى عند أخذ قرار إدخال متهم أو متهمين جدد، فإن القواعد العامة في تنظيم درجات التقاضي توجب أن يكون ذلك الإدخال أمام محكمة أول درجة، كي لا يحرم المتهم الذي تم إدخاله في الدعوى من حقه في التقاضي أمام درجتين من درجات التقاضي، هذا بالإضافة إلى ضرورة إعطاء المتهم الجديد الذي تم إدخاله في الدعوى الفرصة في إعداد دفاعه، ولو كان في الدعوى متهم أو متهمون آخرون سبق أن سمع دفاعهم عن التهمة نفسها" – شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي.

وبتاريخ 2019/4/22 أرست محكمة التمييز مبدأ قضائياً يوجز على النحو التالي:

إدخال محكمة أول درجة المطعون ضده متهم جديد في الدعوى التي تنظرها وأسندت إليه جريمتي الاشتراك في تزوير ورقة من أوراق البنوك على نحو يوهم بمطابقتها للحقيقة وتقليد خاتم أحد الأفراد وذلك بقصد استعمالها لم ترد بتقرير الاتهام إلا أنها مرتبطة بالوقائع التي تنظرها المحكمة. إجراء صحيح. علة ذلك. استعمال لحق قرره القانون. قضاء الحكم المستأنف بإلغاء إدانة المطعون ضده لبطلانه والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى الجزائية قبله لرفعها بغير الطريق القانوني. خطأ في تطبيق القانون يوجب تمييزه له وحده دون باقي المحكوم عليهم. علة ذلك، حكمة المشرع منها الرغبة في تحري العدالة وتحققها في أوسع نطاق، وعدم إهدار الثقة بالعدالة، وصالح الجماعة.

وقد جاء النص على تطبيق قواعد هذا المبدأ القضائي كالآتي:

"ومن حيث إن الأصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم، ومقتضى هذا أن لا تختص المحاكم إلا بالنظر في الدعاوى التي تطرح عليها من السلطة التي خولها القانون هذا الحق، بيد أن المشرع الكويتي خرج عن القاعدة السابقة إذ نص في المادة 143 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أنه "إذا تبين للمحكمة من التحقيق ما يستدعي تعديل المادة المطلوبة أو تعديل التهمة بزيادة بعض الوقائع إليها أو تغيير بعض عناصرها أو إدخال متهم أو متهمين آخرين، فللمحكمة أن تنبه جميع الخصوم إلى ذلك، وتأمر المدعي بالقيام بما يستدعيه من إجراءات، وتجري جميع إجراءات التحقيق التي يستدعيها هذا التعديل، وللمتهم أن يطلب تأجيل نظر الدعوى لإعداد دفاعه، وعلى المحكمة أن تجيب طلبه إذ كان التعديل قد شمل وقائع جديدة"، ويستفاد من هذا النص أن المشرع قد أجاز لمحكمة الدرجة الأولى التي تنظر الدعوى تعديل التهمة بزيادة بعض الوقائع إليها أو تغيير بعض عناصرها أو إسناد وقائع جديدة مرتبطة بتلك التي رفعت عنها الدعوى، كما أن لها إدخال متهم أو متهمين آخرين في الدعوى، وأن تفصل

هـي في التهمـة أو التهم المسـندة إليهم، والحكمة التـي توخاها المشـرع هـي الرغبة في تحـري العدالة وتحققها في أوسع نطاق لأن شعور المجموع بوجود متهمين لم يلتفت إليهم أو وقائع لم تباشر الإجراءات بشأنها بغير ما سبب يسفر عنه إهدار الثقة بالعدالة، فحسـن السياسـة الجزائية وصالح الجماعـة يقتضيان بوجـوب تقريـر هـذا الحق، غاية الأمر – حسـبما يتضح مـن النـص المذكـور – أنـه فـي حالـة إدخـال متهم أو متهميـن آخريـن فـي الدعـوى وإسـناد وقائـع جديـدة لهـم أن تكون تلك الوقائـع مرتبطة بتلك التي رفعت عنهـا الدعوى أو متصلـة بها اتصالاً تقتضي موجبات تحقيـق العدالـة أن تكون الوقائع جميعها أمام محكمة واحـدة، وأن تأمـر المدعـي القيـام بما يسـتدعيه هذا التعديـل مـن إجـراءات، أي الإعلان بالتهمـة، ثم تجري جميـع إجـراءات التحقيـق التـي يسـتلزمها التعديـل، وأن تجيـب طلـب المتهـم تأجيـل نظـر الدعـوى لإعداد دفاعـه، ثـم تفصل في هـذا الاتهام مع قضائها في الدعوى، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير قيام الارتبـاط بيـن الجرائم أو الصلة بين الوقائع هو فصل فـي مسـألة موضوعية طالما تقيمـه المحكمة على مـا ينتجـه، وكانـت محكمـة أول درجة وعلـى هدي من أحـكام المادة 134 سـالفة البيان قد أدخلت المطعون ضـده – المتهـم الرابـع – كمتهـم جديـد فـي الدعـوى التـي تنظرهـا، وأسـندت إليـه جريمتـي الاشـتراك فـي تزويـر ورقـة مـن أوراق البنوك على نحـو يوهم بمطابقتهـا للحقيقـة وتقليـد خاتم أحد الأفـراد وذلك بقصـد اسـتعمالها، وذلـك بـأن اتفـق مـع المتهـم الثالـث علـى ارتكابهـا وسـاعده في الأعمـال المجهزة لهـا مـع علمـه بذلـك، وأمـده ببيانات خطـاب الضمان البنكـي المطلوب إصداره على النحو الذي اتفق عليه المطعون ضده بصفته رئيس مجلس إدارة شـركة.... مـع وزارة الماليـة والمبيـن بمحضـر الاتفـاق المـؤرخ 2015/3/11 بأن قام المتهمون الأول والثاني والثالث باصطناعـه علـى غـرار المحرر الصحيح منـه مع علمهم بتزويـره، وذيلـوه بتوقيعـات عزوهـا زوراً للموظفيـن المختصيـن بالبنـك المذكـور، ومهـروه ببصمـة خاتـم مقلد لخاتم البنك والموظفين المختصين به، وأصبح المحـرر بعـد تغييـر الحقيقـة فيه صالحاً لأن يسـتعمل فيمـا زور مـن أجلـه، وقـد تقـدم بـه المطعـون ضده إلى وزارة المالية، وكذلك جريمة الشـروع في ارتكاب جريمة التزوير في محررات رسـمية بقصد اسـتعمالها على نحو يوهم بمطابقتها للحقيقة، هي أوراق إدارة الفحـص والمطالبـات الضريبيـة بـوزارة الماليـة، بـأن استغل المطعون ضده حسن نية الموظف المختص بتلـك الإدارة في جعل واقعة غير صحيحة في صورة واقعـة صحيحـة، بـأن أملـى عليه كذبـاً بيانـات خطاب الضمان البنكي موضوع التهمتين بالبند أولاً، وقدمه له مع علمه بتزويره بقصد اعتماد ما يفيد تنفيذ شركة .... لالتزامهـا قبـل وزارة الماليـة، وبهـدف رفع اسـم الشـركة من على القائمة السوداء بالوزارة، وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المطعون ضده فيه، وهـو اكتشـاف أمر ذلـك التزوير، وذلك فـي القضية رقم 477 لسنة 2015 جنايات المباحث المنظورة أمام ذات المحكمـة، وهـي وإن كانـت واقعة جديدة لم ترد بتقريـر الاتهام في الدعـوى المذكورة إلا أنها مرتبطة بالوقائـع التي تنظرهـا المحكمة ومتصلـة بها اتصالاً وثيقـاً، ذلـك أن خطـاب الضمـان المذكـور هـو عمـاد الجنايـة المشـار إليهـا، والـذي بـدأت بـه الوقائع التي يحاكم هؤلاء المتهمون عنها، كما أن ما أثبت فيه من بيانات على خلاف الحقيقة، وذيلوه بتوقيعات عزوها زوراً للموظفيـن المختصين بالبنـك المذكور، ومهروه بالأختـام المقلـدة للبنـك والموظفيـن المختصيـن بـه، هـو الـذي أدى إلى إسـناد الاتهامـات إلى أولئك المتهميـن حتـى يتسـنى لهـا تقديـر أدلـة الدعـوى وظروفها وملابساتها التقدير السليم بالنسبة لجميع المتهميـن فيها، ومن ثم فإن هذا الإجراء من محكمة أول درجة يتفق مع صحيح القانون، وليس فيه افتئات علـى سـلطة الاتهام، أو مـا يفقد المحكمـة صلاحية الحكم في الدعوى، وإنما استعمال لحق قرره القانون بالمـادة 134 المـار بيانهـا ، وإذ كان الحكـم المطعـون فيـه قـد قضى بإلغـاء الحكم المسـتأنف في الشـق القاضـي بإدانـة المطعـون ضـده لبطلانـه، والقضاء مجـدداً بعدم قبـول الدعوى الجزائية قبله لرفعها بغير الطريـق القانونـي، فإنـه يكـون قد أخطأ فـي تطبيق القانـون، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب تمييزه بالنسـبة للمطعون ضده ..... وحده دون باقي المحكوم عليهم لعدم اتصال السـبب الذي ميز منه الحكم بأي منهم".

طعـن بالتمييـز رقـم 1460 لسـنة 2018 جزائي/2، جلسـة 2019/4/22م، نشـر في المسـتحدث في المـواد الجزائيـة، الإصـدار الثالـث عشـر، 2022م، المكتـب الفني بمحكمـة التمييز، الصادر عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية.

لتصفح النشرة

kijls.moj.gov.kw Kijs_gov_kw Kijs_gov_kw kijs@moj.gov.kw